

## تحرير آلية سعر صرف النقد الأجنبي مقابل الجنيه المصري

إن القرار الأخير بتحرير آلية سعر صرف النقد الأجنبي مقابل الجنيه المصري قرار جريء وخطوة إيجابية جاءت في توقيتها المناسب ومن أفضل الخطوات الاقتصادية في الوقت الحالي .

**والمرحلة التي نمر بها غير كافية لتقييم التجربة لأننا لازلنا نمر بمرحلة الحدود العليا للتجربة Over Shooting والتي ستخف بعد ما ليصبح التعامل مع آليات السوق يحقق السعر العادل لسلة العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري .**

**وبالطبع من المنتظر بعد هذه المرحلة ان تقبل الصناعة المصرية علي ضرورة تصدير جيد لمنتجاتها لتستفيد من ارتفاع نسبي للعملات الأجنبية وكذا توفير جانب من احتياجاتها الإستيرادية .**

**كما أنه من المنتظر في المرحلة المقبلة أن يعتمد الجهاز المصرفي إلى تحريك سعر الفائدة علي الودائع الدولارية بالمقارنة بأسعار الفائدة العالمية بما يشكل قوة جذب للإيداعات الدولارية لدي البنوك المصرية بما الانزلاق لظاهرة الدولار إذ أن الفائدة علي الجنيه المصري لا زالت تشكل إغراء وافي من الدولار .**

**كما أنه ينتظر من البنك المركزي أن يؤدي دوره كعنصر توازن وذلك بالدخول بانعاً وشارياً للعملات الأجنبية في الحدود التي يراها مناسبة لتحقيق سياساته وهو الأمر الذي يدخله إلى دائرة التأثير الفعال من دائرة التعامل اليومي في سوق المال .**

**ولعل الوصول** مخطط التحديد الكامل للجنه يكون قريباً بما يسمح للصناعة بتنظيم استيراد وارداتها علي مدار العام بسعر التعامل وقت التعاقد بحيث يمتد سريان السعر لفترة ممتدة مقابل رسم حجز مقداره ١ ٥% وهو ما يسمى بالنظام **Hedging** والذي من شأنه توفير الحماية من تقلبات أسعار العملة وهو أمر يرتبط باستقرار التعاملات التجارية والصناعية وتثبيت أسعار المنتجات بصورة تحميها من الأزمات المفاجئة .

تحريراً في ٢٣/٢/٢٠٠٣